مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

موقع العراق في مؤشر الاقتصاد الرقمي العالمي للعام 2025

د. باسم علي خريسان

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

موقع العراق في مؤشر الاقتصاد الرقمي العالمي للعام 2025

د. باسم علي خريسان

يشكّل الاقتصاد الرقمي وفقاً للبنك الدولي حوالي (15٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث بلغ ما يقارب (16) تريليون دولار من أصل نحو (108) تريليونات دولار في العام 2024.

يُحلّل هذا المؤشر أسس الاقتصاد الرقمي العالمي ويتنبّأ بمسار نموّه وتطوّره، إلى جانب النقائص والاحتياجات المتوقعة في العام 2025 وما بعده.

إن هدف المؤشر رصد الاستخدامات الأساسية والتوجهات المتعلقة بالبُنى التحتية الرقمية والتكنولوجيا المرتبطة بها، والتي تُستخدم لبناء اقتصادات رقمية في جميع أنحاء العالم. تستند البيانات والرؤى إلى أبحاث واستبيانات قامت بها الهيئة الدولية لمراكز البيانات (IDCA)[1] على مستوى العالم.

تم اعداد المؤشر في سياق الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة، ويقدّم تقويمات للتقنيات الرئيسة والقضايا ذات الأهمية ، ويطرح توصيات حاسمة. كما يحدد المجالات الرئيسة للبُنى التحتية الرقمية الضرورية لبناء اقتصادات رقمية قابلة للحياة، ويستعرض الحالة الحالية والفجوات القائمة في تلك البُنى عبر العالم.

في النهاية يتضمن المؤشر تصنيفاً لدول العالم بناءً على مستوى تطور اقتصادها الرقمي. لقد تم تقييم كل الدول وفقاً لمكوّنات الاقتصاد الرقمي الحيوية، وتم ترتيبها

1_ الهيئة الدولية لمراكز البيانات (IDCA) : مؤسسة فكرية عالمية رائدة وغير حزبية، تركز حصريًا على تطوير الاقتصاد الرقمي على مستوى العالم. تشمل أنشطة (IDCA)صياغة الاستثمارات، والاستراتيجيات، والسياسات المتعلقة بالمراكز الرقمية، والذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، والحوسبة السحابية لصالح الدول والحكومات والشركات حول العالم. وبعد أن قدمت خدماتها لمئات من شركات "فورتشن (1000) والوكالات الفيدرالية والمحلية، تقود (IDCA)مبادرات الاقتصاد الرقمي العالمي بأسلوب شامل ومدروس بعنايةhttps://www.idc-a.org/about-idca, The Global Digital Economy Think Tank .

بحسب إنجازاتها النسبية مقارنةً بمواردها وأوضاعها العالمية. يُبيّن هذا التصنيف ما إذا كان الاقتصاد الرقمي في الدولة في المرحلة الأولى (قبل النشأة)، أو في مرحلة مبكرة، أو في مرحلة متطورة إلى حد كبير، أو في مرحلة متقدمة للغاية. وتؤكد هذه الدراسة أن الاقتصاد الرقمي يجب أن يكون (مستداماً)، فغياب الاستدامة يعيق المسار نحو اقتصاد رقمي حقيقي. [2]

من جهة اخرى يعتمد المؤشر خلال عقد من البحث على اكثر من (150) عاملاً تكنولوجياً واجتماعياً واقتصادياً. تُدمج النتائج في درجات إجمالية وفئوية. تعمل أبحاث (IDCA) مع عشرات الآلاف من نقاط البيانات التي تكشف عن الاتجاهات والأنماط والاستثناءات والقيم المتطرفة والقادة والمتأخرين والألماس الخام والحالات الخاصة الأخرى.

هناك العديد من الطرق لفحص البيانات داخل المؤشر وبدء تصوّر المسارات لأي اقتصاد رقمي لدولة معينة، وهي كما يلي:

1- المسار الفئوي.

من الناحية المثالية، تُساهم كل من الفئات الأربع للمؤشر – الاقتصاد، البيئة، المجتمع، والحوكمة – بنسبة متساوية (25%) في الدرجة الإجمالية لكل دولة. لكن في الواقع، هناك تفاوت كبير بين هذه الفئات في معظم الدول، ما يجعل هذا التوازن المثالي نادر الحدوث. على سبيل المثال، هناك دول تُسجّل درجات اقتصادية (أي تكنولوجية) أعلى بكثير من درجاتها في الجوانب الاجتماعية أو الحوكمة، مثل:

[2] –Global Digital Economy Report 2025, International Data Center Authority (IDCA), p6,https://firebasestorage.googleapis.com/v0/b/idca-f9873.appspot.com/o/Research%2FGlobal%20Digital%20Economy%20Report%20-%202025.pdf?alt=media&token.

بنغلاديش، الهند، إيران، جنوب أفريقيا، تايلاند، أوزبكستان، وفيتنام. في المقابل، هناك دول تُظهر أداءً أقوى في الجوانب الاجتماعية والحوكمة مقارنة بأدائها الاقتصادي، مثل: جزر البهاما، غينيا الاستوائية، بورتو ريكو، جنوب السودان، ومعظم دول الخليج.

تحليل المجموعتيّن:

المجموعة الأولى (التي تُسجل درجات اقتصادية عالية نسبياً): باستثناء أوزبكستان، تضم هذه المجموعة دولاً استثمرت بشكل كبير في تطوير التكنولوجيا، لكنها تواجه تحديات خاصة. بنغلاديش والهند: تعانيان من ضغوط سكانية هائلة. إيران: تعيش في عزلة دبلوماسية خانقة. جنوب أفريقيا: لا تزال تواجه صعوبات في ترسيخ ديمقراطيتها الناشئة. فيتنام: تشهد ديناميكية كبيرة، لكنها تخضع لنظام سياسي يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية، مما يجعل مستقبلها غير مستقر. تايلاند: تتعامل مع صراعات سياسية داخلية مستمرة.

المجموعة الثانية (درجات اجتماعية وحوكمة أعلى من الاقتصادية): تضم جنوب السودان وغينيا الاستوائية: تُعانيان من ضعف اقتصادي عام. جزر البهاما: رغم الازدهار النسبي، إلا أن طبيعتها الجغرافية (كونها أرخبيلاً) تعرقل تطوير البنية التحتية التكنولوجية. بورتو ريكو: معروفة بضعفها في البنية التحتية الرقمية. دول الخليج: رغم الموارد، لا تزال بحاجة مُلِّحة لتحديث وتوسيع بنيتها التحتية الرقمية الأساسية.

2-المسار المتعلق بتحسين الإنترنت.

تركّز هذه الطريقة على تحديد الدول التي تسجّل درجات إجمالية عالية، لكنها تعاني من سرعات إنترنت بطيئة نسبياً. وتشير هذه الفجوة إلى وجود فرصة كبيرة لتحسين

أداء الإنترنت، لا سيما من خلال توسيع عرض النطاق الترددي. عند استخدام مصطلح "بطيئة نسبياً"، فإننا نقارن بين الدول بناءً على مستويات دخلها، إذ يُتوقع من الدول الأكثر ثراءً أن تمتلك سرعات إنترنت أعلى مقارنة بالدول الأقل ثراءً. ولهذا نجد في هذه المجموعة دولاً متقدمة وأخرى نامية، وجميعها يمكن أن تستفيد من تحسين البنية التحتية للإنترنت. من بين الدول المتقدمة: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة البريطانية، اليونان، وإيطاليا. من بين الدول النامية: بورتو ريكو، جمهورية الدومينيكان، غيانا، والمكسيك، وجميعها تقع في أمريكا اللاتينية.

3- المسار المتعلق بالاستدامة.

تتمثل هذه الطريقة في التفكير في الحاجة إلى الكهرباء الجديدة لدعم بناء البنية التحتية الرقمية. ويشمل ذلك الدول التي تعاني من شبكات طاقة مستدامة ضعيفة، لكنها تملك إمكانات واعدة لتحسين هذه الشبكات. تركّز هذه الطريقة على المفاضلة بين انخفاض الأداء البيئي وارتفاع نسبي في الجاهزية الرقمية. من هذا المنظور، تبرز مجموعتان من الدول:

* في منطقة الآسيان: إندونيسيا، سنغافورة، وتايلاند.

* في العالم العربي: المغرب، عُمان، تونس، والإمارات العربية المتحدة. كما تبرز بولندا أيضاً ضمن هذه الفئة من الدول [3].

[3] – Global Digital Economy Report 2025, International Data Center Authority (IDCA), p15,https://firebasestorage.googleapis.com/v0/b/idca-f9873.appspot.com/o/Research%2FGlobal%20Digital%20Economy%20Report%20-%202025.pdf?alt=media&token.

أولا: موقع دول العالم في المؤشر.

يُظهر المؤشر أن الاقتصاد الرقمي العالمي يواصل نموّه، ومع ذلك، تُظهر البيانات أن هناك فجوات كبيرة بين الدول في مراحل مختلفة من تطوير الاقتصاد الرقمي ، مما يشير إلى تفاوت كبير في التقدم بين الدول.

وفقاً للمؤشر تم تصنيف الدول إلى أربع مراحل رئيسة بناءً على تقدمها في بناء اقتصادات رقمية مستدامة:

1. المرحلة الثالثة (متقدمة للغاية): تضم هذه المرحلة الدول التي حققت تقدماً كبيراً في تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوفير خدمات الإنترنت عالية السرعة، وتطبيق حلول الطاقة المستدامة، وتعزيز الحوكمة الاجتماعية.

2. المرحلة الثانية (التطور الكبير): تشمل الدول التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في هذه المجالات، ولكنها لا تزال بحاجة إلى تحسينات في بعض الجوانب لتحقيق التكامل الأمثل.

3. المرحلة الأولى (المرحلة المبكرة): تضم الدول التي بدأت في تطوير بنيتها التحتية الرقمية وتوسيع الوصول إلى الإنترنت، لكنها لا تزال في مراحل مبكرة من التحول الرقمي.

4. المرحلة السابقة (ما قبل المرحلة الاولى): تشمل الدول التي تواجه تحديات كبيرة في بناء البنية التحتية الرقمية الأساسية، مثل الوصول المحدود إلى الإنترنت، والطاقة غير المستدامة، والافتقار إلى الخدمات الرقمية الأساسية.

يُظهر التقرير أن الدول في المراحل المتقدمة تتمتع بقدرة أكبر على جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. في حين أن الدول في المراحل المبكرة وما قبل المرحلة تحتاج إلى دعم إضافي في مجالات مثل التعليم الرقمي، وتوسيع الوصول إلى الإنترنت، وتحسين الحوكمة الرقمية.[4].

ولتوضيحٍ أكثر، يُقدّم لنا المؤشر تصنيفاً لكل دولة وفقاً لدرجتها في المؤشر، كما يأتي:

1- يصنّف الاقتصاد الرقمي في المرحلة الثالثة باعتباره "متطور جداً"، وتشير النتائج إلى أن السويد تحتل المرتبة الأولى بدرجة (85 من100)، تليها الدانمارك بدرجة (84)، ثم النرويج بدرجة (83)، وفنلندا بدرجة (82). تأتي سويسرا بعد ذلك بدرجة (81)، تليها آيسلندا بدرجة (81). يعكس هذا التصنيف التقدّم الكبير الذي أحرزته هذه الدول في مجال الاقتصاد الرقمي، من حيث البنية التحتية الرقمية، والابتكار، واستخدام التكنولوجيا في القطاعات المختلفة.

2- يصنّف الاقتصاد الرقمي في المرحلة الثانية على أنه في مرحلة "تطور كبير"، وتشير النتائج إلى أن نيوزيلندا تأتي في الصدارة بدرجة (76 من 100)، تليها النمسا وفرنسا بدرجة(74)، ثم بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا بدرجة (73). تليها سلوفينيا بدرجة (72)، ثم كلٍ من كندا وألمانيا والمملكة المتحدة البريطانية بدرجة (70). بعد ذلك تأتي

[4] – Global Digital Economy Report 2025, International Data Center Authority (IDCA), p19,https://firebasestorage.googleapis.com/v0/b/idca-f9873.appspot.com/o/Research%2FGlobal%20Digital%20Economy%20Report%20-%202025.pdf?alt=media&token.

أوروغواي بدرجة(69)، تليها إستونيا بدرجة(68)، ثم البرتغال وإسبانيا وليتوانيا بدرجة (66). تسجل أيرلندا (64) نقطة، تليها تشيكيا واليابان وكوستاريكا ولاتيفيا بدرجة (63). كما حصلت بوتان وأستراليا وجورجيا وكوريا الجنوبية على درجة (62)، تليها تشيلي وكرواتيا بدرجة (61،) ثم المجر بدرجة (60). في المرتبة الأخيرة من هذه المرحلة جاءت سلوفاكيا والولايات المتحدة الامريكية وماليزيا بدرجة (59).

يعكس هذا التصنيف التقدم الملحوظ الذي حققته هذه الدول في الاقتصاد الرقمي، ويُظهر استعدادها المتزايد لتبني التكنولوجيا والتحول الرقمي على مستوى السياسات والخدمات العامة والقطاع الخاص.

3- يُصنّف الاقتصاد الرقمي في المرحلة الأولى على أنه في مرحلة "مبكرة"، حيث تتراوح درجات الدول بين (45 و57) من (100). تشترك كُلٍ من رومانيا وألبانيا في أعلى درجة ضمن هذه المرحلة وهي(57)، تليهما بولندا وبليز وإيطاليا ورواندا وسنغافورة وأرمينيا بدرجة (56). تحتل أوكرانيا وبيلاروسيا واليونان المرتبة التالية بدرجة (55) ، تليها موريشيوس وإثيوبيا وقبرص والبرازيل بدرجة (54). تأتي مالطا وبلغاريا والإمارات وجزر سيشل بدرجة(53) ، ثم نيبال بدرجة (52). تحتل تايوان والجبل الأسود درجة (51) ، يليهما السلفادور وهونغ كونغ وكولومبيا وفيتنام بدرجة (50). تليها إكوادور والصين وناميبيا وسريلانكا وبنما وبيرو بدرجة (49)، ثم إسرائيل (الكيان الصهيوني) وصربيا والأرجنتين ومولدوفا بدرجة (48). في المرتبة الأخيرة تأتي أوغندا وباراغواي وكينيا وتنزانيا وسيراليون بدرجة(47) ، تليها البوسنة والهند ومقدونيا الشمالية بدرجة (46) ، وأخيراً تركيا وتايلند بدرجة(45).

يعكس هذا التصنيف بداية الطريق نحو التطوّر الرقمي لهذه الدول، مع وجود تحديات وفرص لتحسين البنية التحتية الرقمية وتبني التكنولوجيا الحديثة.

4- يُصنِّف الاقتصاد الرقمي في المرحلة الأولى المبكّرة جداً(الابتدائية) عدداً من الدول بدرجات تتراوح بين (38) و(45) من (100)، مما يعكس بداية تبنيها للتقنيات الرقمية مع وجود فرص كبيرة للنمو والتطوير. حيث حصل كلٍ من كازاخستان والأردن على أعلى درجة في هذه المجموعة وهي (45) ، تليهما روسيا بدرجة (44). تأتي زامبيا والمغرب وغانا بدرجة (43) ، ثم باكستان والفلبين وإندونيسيا بدرجة (42). تُسجِّل دول مثل السنغال وتونس وميانمار وسلطنة عُمان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي ومنغوليا درجة(41). فيما حصلت كمبوديا وجزر المالديف وبورتوريكو وجنوب أفريقيا وجامايكا وزيمبابوي ونيكاراغوا على درجة(40). تليها بوليفيا وأذربيجان ولاوس ومصر وموزمبيق بدرجة(39) ، ثم السعودية والمكسيك وكوت ديفوار وغواتيمالا ومالي بدرجة (38).

يُظهر هذا التصنيف أن هذه الدول في بداية مسارها نحو الرقمنة، مع تحديات في البنية التحتية الرقمية والقدرات التقنية، مما يتطلب استثمارات مستمرة لتعزيز التحول الرقمي وتحسين الخدمات والتقنيات المتاحة.

5-يُصنّف الاقتصاد الرقمي في المرحلة الصفرية، مجموعة من الدول بدرجات تتراوح بين(8) و (38) من(100) ، مما يعكس مستويات متدنية في البنية التحتية الرقمية واستخدام التكنولوجيا، ويشير إلى حاجتها إلى جهود كبيرة لتطوير قدراتها الرقمية. حصلت هندوراس والكاميرون والبهاماس والغابون وقطر على أعلى الدرجات ضمن هذه المجموعة وهي (37). تليها مدغشقر والجزائر وبوتسوانا وأنغولا بدرجة (36) ، ثم

تيمور الشرقية وبوروندي وأوزبكستان بدرجة (35). كما سجّلت فنزويلا وتوغو والكويت وجيبوتي وإيران درجة (34). حصلت نيجيريا وجويانا على درجة(33) ، بينما جاءت بنغلاديش وترينيداد بدرجة(32) ، والدومينيكان بدرجة(31). تأتي جمهورية أفريقيا الوسطى والبحرين وجامبيا والسودان بدرجة(30) ، **ثم العراق** ولبنان بدرجة (28). سجّل النيجر درجة (27)، والكونغو(23) ، واليمن(22) ، وهايتي(21). بينما جاءت إريتريا بدرجة(17) وليبيا (14) ، وتركمنستان(11) ، وجمهورية غينيا الاستوائية وجنوب السودان بدرجة (8).

يعكس هذا التصنيف التحديات الكبيرة التي تواجه هذه الدول في مجال التحوّل الرقمي، والتي تتطلب استراتيجيات شاملة لتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير المهارات الرقمية، وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية [5].

لتعزيز التقدم في الاقتصاد الرقمي، يُحدد المؤشر ثلاث خطوات أساسية:

1. بناء بنية تحتية رقمية كافية تدعم الاقتصاد الرقمي، مع مراعاة الاستدامة وتحديات الطاقة.

2. توفير التعليم والتدريب لبناء قوة عاملة قادرة على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

3. الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتطوير التطبيقات والخدمات، مع اتّباع مسار فريد خلال مراحل تطوير الاقتصاد الرقمي.

[5] – Global Digital Economy Report 2025, International Data Center Authority (IDCA), p19–22,https://firebasestorage.googleapis.com/v0/b/idca-f9873.appspot.com/o/Research%2FGlobal%20Digital%20Economy%20Report%20-%202025.pdf?alt=media&token.

يُظهر المؤشر أن الدول التي تستثمر في هذه الخطوات تشهد نمواً اقتصادياً أعلى بنسبة تتراوح بين(4.7 % و6.2%) سنوياً مقارنة بالدول التي لا تركّز على هذه المجالات.

بالنسبة للعراق، يُعتبر بناء بنية تحتية رقمية مستدامة وتوفير التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا من الخطوات الأساسية لتعزيز اقتصاده الرقمي. كما أن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي يمكن أن تساهم في تطوير التطبيقات والخدمات التي تُلبي احتياجات السوق المحلي [6].

ثالثاً: موقع العراق في المؤشر.

حقق العراق تطوراً ملحوظاً في موقعه على مؤشر الاقتصاد الرقمي العالمي لعام 2025، حيث حصل على درجة (28 من 100)، بعد أن كان غائباً تماماً عن هذا المؤشر في السنوات السابقة. ورغم أن الدرجة تبدو متواضعة عند النظر إليها بشكل منفصل، فإنها تُمثِّل نقلة نوعية وتقدماً مهماً في مسار التحوّل الرقمي في العراق، خاصةً عند مقارنتها بدول الجوار الأكثر تقدماً في هذا المجال. فقد حصلت كلٍ من الأردن وتركيا على درجة (45)، والسعودية على (38)، بينما سجّلت إيران والكويت (34)، مما يُشير إلى أن الفجوة الرقمية بين العراق وهذه الدول بدأت تضيق تدريجياً، وأن العراق بدأ يستعيد مكانته الرقمية على الخارطة الإقليمية، بعد سنوات من التراجع بسبب التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية. ويُظهر هذا التحسّن أن العراق قد بدأ يتبنّى

[6] – Global Digital Economy Report 2025, International Data Center Authority (IDCA), p47,https://firebasestorage.googleapis.com/v0/b/idca-f9873.appspot.com/o/Research%2FGlobal%20Digital%20Economy%20Report%20-%202025.pdf?alt=media&token.

بشكل فعلي مفاهيم الاقتصاد الرقمي، ويُدرجها ضمن أولويات سياساته الاقتصادية والتنموية [7] .

اما اهم العوامل الرئيسة التي أسهمت بشكل ملموس في تسريع التحوّل الرقمي وتعزيز البنية الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا فهي كالتالي:

1- اصدار نظام المدفوعات الرقمية.

أصدر البنك المركزي العراقي في العام 2024 نظام المدفوعات الرقمية رقم (2) ، بهدف تنظيم قطاع المدفوعات الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي. يُعد هذا النظام خطوة جوهرية نحو تقليل الاعتماد على النقد وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا المالية، مما ساهم في تحسين كفاءة النظام المالي. [8]

2- زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

حرصت الحكومة العراقية على تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال توسيع شبكة الإنترنت، وتحسين خدمات الاتصالات، وإنشاء مراكز بيانات وطنية، مما ساعد على دعم مختلف القطاعات في تبني الحلول الرقمية ورفع مستوى الجاهزية التكنولوجية.

[7] – Global Digital Economy Report 2025, International Data Center Authority (IDCA), ,https://firebasestorage.googleapis.com/v0/b/idca-f9873.appspot.com/o/Research%2FGlobal%20Digital%20Economy%20Report%20-%202025.pdf?alt=media&token

[8] –Turning Point for Iraq's Leap in Digital Economy",(https://www.undp.org/arab-states/press-releases/turning-point-iraqs-leap-digital-economy-https://www.cbi.iq/

3-تحسّن النظام المالي الرقمي.

شهدت منصات الدفع الإلكتروني تطوراً كبيراً، من حيث سهولة الاستخدام وانتشارها في المؤسسات والمحال التجارية والمصارف، مما ساعد على تعزيز المعاملات الرقمية، وتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية.[9]

4-دعم ريادة الأعمال والابتكار الرقمي.

قامت الجهات المعنية بدعم رواد الأعمال في القطاع التكنولوجي من خلال إطلاق حاضنات أعمال، وتوفير التمويل للمشاريع الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية ، والتطبيقات الذكية، والحلول البرمجية، ما أدى إلى خلق بيئة رقمية مُحفِّزة للابتكار.

5-إطلاق مبادرات التحوّل الرقمي الحكومي.

عملت مؤسسات الدولة على رقمنة الخدمات الحكومية، مثل إصدار الوثائق الرسمية، وتقديم الخدمات عبر الإنترنت، مما ساهم في تقليل البيروقراطية، وتحسين جودة الخدمات العامة، وزيادة ثقة المواطنين بالخدمات الرقمية [10].

6- تعزيز الثقافة الرقمية والتعليم التقني.

[9] –" Financial Inclusion Data for Iraq ,https://datatopics.worldbank.org/financialinclusion/country/irq](https://datatopics.worldbank.org/financialinclusion/country/irq.

[10] –Digital banks in Iraq: the birth of a new financial era, https://iraqidinarchat.net/digital-banks-in-iraq-the-birth-of-a-new-financial-era/?utm_source=chatgpt.com.

تم إدخال برامج التعليم التقني والرقمي في المناهج التعليمية، إلى جانب تنظيم دورات تدريبية لموظفي الدولة والمواطنين، بهدف رفع مستوى الثقافة الرقمية، وزيادة القدرة على التفاعل مع المنصات والخدمات الإلكترونية [11].

هذا التقدم في مؤشر الاقتصاد الرقمي يعكس جهوداً متكاملة على المستويين الحكومي والخاص، ويؤكد أن العراق بات يسير بخطى واثقة نحو بناء اقتصاد رقمي متكامل، يواكب التطورات العالمية، ويعزز من قدرته التنافسية إقليمياً ودولياً.

مجالات الاقتصاد الرقمي في العراق

شهد القطاع الرقمي في العراق تطوراً ملحوظاً في التجارة الإلكترونية، حيث بلغت إيرادات هذا السوق حوالي(5.57) مليار دولار أمريكي في العام 2025، مع نمو سنوي متوقع خلال الفترة(2025-2030)[12]. كما يُتوقع أن يصل سوق الخدمات الإلكترونية (EServices) إلى حوالي(1.37) مليار دولار في هذا العام ، بمعدل نمو سنوي مُركّب يُقدر بـ(14.42%) بين(2025-2030)[13].

إلى جانب التجارة الإلكترونية، هناك عدة مجالات ناشئة ضمن الاقتصاد الرقمي تُظهر بوادر قوية للنمو، أبرزها:

[11] –Iraq Introduces New Regulations to Modernize Payments and Banking, https://fintechnews.ae/22849/iraq/iraq-fintech-new-regulations-to-modernize-payments-and-banking/?utm_source=chatgpt.com.

[12] – Statista. Iraq – eCommerce Market Report 2025, https://www.statista.com/outlook/emo/ecommerce/iraq,(https://www.statista.com/outlook/emo/ecommerce/iraq).

[13] – IraqTech. An Analysis on the Rise of E-Commerce in Iraq, (https://iraqtech.io/an-analysis-on-the-rise-of-e-commerce-in-iraq).

* الخدمات اللوجستية والمخازن المرتبطة بالتجارة الإلكترونية: مشاريع متنامية في توصيل الطلبات وإدارة سلاسل التوريد تواكب توسّع السوق الرقمي [14].

* التسويق الرقمي والإعلانات الإلكترونية: شهد هذا القطاع نشاطاً متزايداً بفضل توسّع استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي [15].

* الخدمات الصحية الرقمية (الرعاية الصحية عن بُعد): مثل المنصات الطبية الإلكترونية التي تُتيح الاستشارات عن بُعد وربط المرضى بالأطباء [16].

* الشركات الناشئة والتطبيقات المحلية: نماذج ناشئة مثل(Lezzoo، Miswag، Orisdi وTabib Baghdad)[17] تمثل تحوّلاً مهماً نحو الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال [18].

هذا التنوع في مجالات النشاط الرقمي يشير إلى أن العراق لا يكتفي بمجرد استهلاك التكنولوجيا، بل بدأ يسهم في إنتاج محتوى رقمي وخدمات تكنولوجية موجهة لاحتياجات المجتمع، مما يعزز من مكانته ضمن التحوّل الرقمي العالمي.

---

[14] –Times Square Reporter. Iraq E–Commerce Logistics and Warehousing Market Trends ,(https://timessquarereporter.com/business/iraq–e–commerce–logistics–and–warehousing–market–trends––growth).

[15] – GO–Globe. Digital Marketing in Iraq: Current State and Future, (https://www.go–globe.com/seo–and–digital–marketing–in–iraq–and–future).

[16] – Iraqi Telemedicine Center, https://www.iraqitelemedicine.com,(https://www.iraqitelemedicine.com).

[17] – (Lezzoo): تطبيق عراقي متعدد الخدمات يقدم توصيل الطعام، البقالة، الأدوية والخدمات المنزلية عند الطلب.

–(Miswag): منصة تجارة إلكترونية عراقية رائدة تتيح شراء منتجات محلية وعالمية عبر الإنترنت.

–(Orisdi) : متجر إلكتروني عراقي تأسّس عام 2019 الذي يوفر للمستهلكين مجموعة واسعة من المنتجات مثل العطور، مستحضرات التجميل، الأجهزة المنزلية، الأدوات المكتبية، والإلكترونيات، مع تركيز على تجربة مستخدم موثوقة وسياسات إرجاع مرنة

–(Tabib Baghdad): تطبيق طبي عراقي يربط المرضى بالأطباء لحجز المواعيد والاستشارات الصحية عبر الإنترنت.

[18] – – Iraqi Telemedicine Center, https://www.iraqitelemedicine.com,(https://www.iraqitelemedicine.com).

أبرز المشاكل التي تقيّد قدرة العراق على التطور في الاقتصاد الرقمي:

رغم بعض التقدم المُتحقق في مجال الرقمنة، لا يزال العراق يواجه مجموعة من التحديات التي تواجه تطوره الرقمي وتحدّ من قدرته على اللحاق بركب الدول الأخرى. ومن أبرز هذه التحديات:

1. ضعف البنية التحتية الرقمية.

يعاني العراق من بنية تحتية رقمية غير متطورة، تشمل ضعف التغطية الشبكية، وانخفاض جودة وسرعة خدمات الإنترنت، خصوصاً في المناطق الريفية والنائية. كما تفتقر البلاد إلى شبكات ألياف ضوئية متقدمة ومراكز بيانات وطنية فعّالة، مما يضعف من قدرة المؤسسات على تقديم خدمات إلكترونية مستقرة.

2. نقص المهارات الرقمية.

تعاني القوى العاملة العراقية، سواء في القطاعيّن العام أو الخاص، من نقص في المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة، نتيجةً لغياب برامج تعليمية وتدريبية متخصصة. هذا النقص يعيق تنفيذ وتطوير المشاريع الرقمية، ويقلل من كفاءة التحوّل الرقمي في مختلف القطاعات.

3. الفساد الإداري وتأثيره في المشاريع الرقمية.

يعد الفساد من أبرز المعوقات التي تواجه تنفيذ مشاريع الاقتصاد الرقمي، حيث يؤدي إلى سوء إدارة الموارد، وتأخير إنجاز المبادرات الرقمية، وتقويض ثقة المستثمرين في القطاع التكنولوجي.

4. البيئة القانونية والتنظيمية غير الكافية.

لا يزال الإطار القانوني المنظِّم للاقتصاد الرقمي في العراق غير مكتمل، حيث تفتقر البلاد إلى قوانين حديثة تعالج قضايا مهمة مثل: حماية البيانات، الخصوصية، التجارة الإلكترونية، والأمن السيبراني. غياب هذه التشريعات يعيق نموّ الاقتصاد الرقمي ويقلل من جاذبية البيئة الاستثمارية.

5. الاضطرابات الأمنية والصراعات.

تشكّل الأوضاع الأمنية غير المستقرة في بعض مناطق العراق عائقاً كبيراً أمام تنفيذ واستدامة المشاريع الرقمية. النزاعات والصراعات تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، ونزوح الكفاءات، وعرقلة جهود التطوير في القطاعات التقنية.

6. ضعف التعاون بين القطاعيّن العام والخاص.

يفتقر العراق إلى آليات فعّالة لتعزيز الشراكة بين القطاعيّن العام والخاص في مجال التحوّل الرقمي. هذا الضعف في التنسيق والتكامل يؤدي إلى إهدار الفرص وتكرار الجهود، ويمنع الاستفادة الكاملة من الابتكار والخبرات التقنية لدى القطاع الخاص.

ثالثاً: التوصيات المقترحة لتعزيز تطور الاقتصاد الرقمي في العراق.

1. الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة.

* تبني نماذج عالمية ناجحة في التحوّل الرقمي، مثل التجارب في إستونيا أو سنغافورة، مع تكييفها وفقاً للبيئة العراقية.

* تطوير استراتيجية وطنية شاملة للاقتصاد الرقمي تتضمن أهدافاً واضحة، مراحل زمنية، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، مع ربطها بإطار قانوني وتشريعي يدعم التنفيذ ويضمن الاستدامة.

2. بناء القدرات البشرية وتعزيز المهارات الرقمية.

* إطلاق برامج وطنية لتدريب الكوادر في القطاعيّن العام والخاص على المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة، تشمل: الأمن السيبراني، تحليل البيانات، البرمجة، والتحوّل الرقمي المؤسسي.

* إدماج التعليم الرقمي في المناهج الدراسية على مختلف المستويات التعليمية، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل الرقمي.

3. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد بدعم رقابي دولي.

* اعتماد أدوات رقمية في إدارة المال العام، وتطبيق أنظمة الحكومة الإلكترونية للحد من التدخل البشري وتقليل فرص الفساد.

* إشراك منظمات دولية في مراقبة تنفيذ المشاريع الرقمية الكبرى لضمان النزاهة والشفافية في الإجراءات والعقود.

4. تحفيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

* تشجيع الاستثمارات في مجالات الألياف الضوئية، مراكز البيانات، شبكات الجيل الرابع والخامس، من خلال حوافز ضريبية وتسهيلات تنظيمية.

* ضمان التوزيع العادل للبنية التحتية بين المناطق الحضرية والريفية، بهدف تحقيق الشمول الرقمي وتقليل الفجوة التقنية.

5. تعزيز الشراكة بين القطاعيّن العام والخاص.

* إنشاء منصات تنسيقية مشتركة لتخطيط وتنفيذ مشاريع التحوّل الرقمي بالشراكة مع القطاع الخاص.

* تسهيل دخول الشركات التكنولوجية العالمية والمحلية إلى السوق العراقية من خلال إزالة العوائق البيروقراطية وتبسيط إجراءات التراخيص والعقود.

6- تعزيز ثقافة الاقتصاد الرقمي.

ان تعزيز ثقافة الاقتصاد الرقمي يُعتبر خطوة أساسية نحو بناء مجتمع رقمي متطوّر يواكب التحولات العالمية. ويعني ذلك ترسيخ مفاهيم الوعي الرقمي لدى الأفراد والمؤسسات، وزيادة فهمهم لدور التكنولوجيا في دعم النموّ الاقتصادي وتحسين جودة الحياة. ويشمل ذلك الترويج لاستخدام الأدوات الرقمية في العمل والتعليم والخدمات، وتبنّي الفكر الابتكاري القائم على المعرفة والبيانات. كما يتطلب تعزيز هذه الثقافة جهوداً متكاملة في مجالات التعليم، والتدريب المهني، والإعلام، والتشريعات، بما يُسهم في رفع جاهزية المجتمع للتحوّل الرقمي، ويُعزّز من قدرته على الاستفادة من الفرص التي يوفّرها الاقتصاد الرقمي في مختلف القطاعات.

***